

على الخلاف

إخفاق جنبلاطي جديد: استهداف وهاب

اعتاد النائب السابق، وليد

جنبلاط الرهانات الخاطئة.

هذه المرة، سقطت حساباته

في الجاهلية، مغرماً

معه الرئيس سعد الحريري

بخطوة سياسية – أمنية

فاشلة لاعتقال الوزير السابق

ونام وهاب

فراس الشوفى

مزة جديدة، ينقلب «السكر» على النائب السابق وليد جنبلاط، بعدما كان يوظف الجبل في فئنة خطيرة من بوابة الجاهلية، ثأنية أكبر القرى الدرزية في قضاء الشوف، ومزة جديدة أيضاً، ينساق الرئيس سعد الحريري، ومعه قوى الأمن الداخلي والمدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود وفرع المعلومات، خلف جنبلاط، في خطوة سياسية- أمنية متسرعة تشبه إلى حدّ، في ما تشبه، حفلة التحريض التي مارسها جنبلاط على قرارات 5 أيار 2008 الشهيرة.

فبدل أن يسارع جنبلاط إلى اللمة

ظهر جنبلاط امام الدروز

محللاً دم أبناء طائفته كما فعل

مع السويداء قبل سنوات

رود الفعل التي تركها تسريب فيديو للوزير السابق ونّام وهاب، منتصف الأسبوع الماضي، مستغلاً علاقته «الجيدة» به في الأشهر الأخيرة، اقتضى «الفرصة» للخلص من رئيس حزب التوحيد العربي، مفتحاً الحريري، التّوافق إلى «الانتقام»، بأن اعتقال وهاب سيمزّ بسلاسة بوجود غطاء درزي يؤكّنه الاشتراكي.

الاسبوع الماضي، بدت القوى السياسية الحليفة لوّهّاب في حرج

تضمّنت تعيين رئيس أركان للجيش محسوب على جنبلاط وإعادة الموظفين الاشتراكيين الذين تمّ نقلهم من مراكزهم في وزارة البيعة وشركة الكهرباء إلى أعمالهم. هذه التسوية أفضت الى شعور

بالخذلان لدى الحريري الذي كان يقف الى جانب جنبلاط، وكذلك لدى الرئيس نبيه بري الذي دافع عن جنبلاط وحمى حصته الوزارية.

رأى جنبلاط في التطورات الأخيرة فرصة لا تعوّض للوقوف إلى جانب

تواصل وهاب مع جنبلاط وأبلغه بان مناصره مزوا بالمختارة دون عون علمه (أ ف ب)



بان جنملاط استغل في الأشهر

الماضية التوتّر بين وهّاب ورئيس

الحزب الديموقراطي اللبناني

النائب طلال أرسلان، محبّداً وهّاب

عبر التواصل الدائم معه، لاستفزاز

بأرسلان.

جنبلاط رض صفوفه 8 آذار

لم يصب جنبلاط أياً من أهدافه، في

الخلاصة المباشرة، بدل أن ينتج

نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة

للمعملية الأمنية، السياسية الفاشلة،

اضطر الحريري إلى استدعائه ليل الجمعة إلى منزله في وادي ابو جميل، بعد ورود معلومات عن وقوع محمد أبو زياب جريحاً في الجاهلية، نتيجة تبادل إطلاق النار بين حرس منزل وهّاب وعناصر فرع المعلومات، وبدل أن يتم رفع

الغطاء عن وهّاب و«فرك أذنه» كما اتفق جنبلاط والحريري، حاز وهّاب تعاطفاً درزياً وسياسياً، بدأ أوّلاً في بلدته الجاهلية التي انتفضت على ما اعتبره أهالي البلدة «انتهاكاً»، وامتد ليطال غالبية القرى الدرزية اللبنانية، وصولاً إلى السويداء وجرمانا في سوريا. حتى أن شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز في فلسطين المحتلة اضطر إلى إصدار بيان تضامني، وبدل أن تخرج حركة الحريري - جنبلاط قوى 8 آذار، أبلغ مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله الحاج وفيق صفا فرع

المعلومات أن المس بوهّاب ممنوع.

أما في الخلاصة الأوسع، فإن ما

حصل في اليومين الماضيين أعاد

الانقسام السياسي إلى الشارع

الدرزي على قاعدة 8 و14 آذار، ورض

صفوف المؤيدين لقوى 8 آذار في

الساحة الدرزية، وهو ما كان غائراً

خلال الأشهر الماضية بفعل الذئوب

التي تركتها الانتخابات، وبفعل

الحماية التي أقنها الرئيس بري

لجنبلاط في الانتخابات، وفيما

كان أخصام جنبلاط على الساحة

الدرزية منقسمين، فتحت التطورات

باب الحوار والتواصل بين أرسلان

ووهّاب والحزب السوري القومي

الاجتماعي، خصوصاً بعد موقف

أرسلان أمس، والذي شنّ فيه هجوماً

كلامياً على جنبلاط معتبراً أنه

«يستبيح الجبل»، فيما تلقف وهّاب

إيجابية أرسلان وردّ في خطابه

أمس بالتحية، مؤكداً محورية موقع

شيخ العقل ناصر الدين الغريب،

في مقابل شيخ العقل نعيم حسن،

المحسوب بالكامل على جنبلاط.

ولعل آخرّ السهام التي أصاب

جنبلاط نفسه بها أمس هي فرضه

«الأحقيّات جديدة» وظهوره أمام

الدروز، على عكس أي زعيم درزي،

مستعداً ل«تحليل دماء» أبناء

طائفته، كما فعل في السويداء قبل

سنوات، وكما فعل بالأمس في

وصفه وهّاب ب«الشذوذ الأمني في

الجاهلية».

على الخلاف

نصر الله قال كلمته... ولم يمش

يحيى ديوفا

تبدل إسرائيل جهوداً كبيرة، مباشرة وغير مباشرة، لإفهام لبنان أنها

قد تقدم على تنفيذ «حدث أمّني»، مهم ومفصلي، من شأنه أن يقود إلى

حرب على الجبهة اللبنانية، والشمالية عموماً، إضافة الى سوريا.

الجهود المبذولة لافتة للغاية، وتكاد تكون سمة المرحلة إسرائيلياً. فرئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو هو الذي يقودها، إلى جانب عدد من وزرائه، ويسهم فيها بشكل فاعل معلّقو مختلف وسائل الإعلام العبرية، مع التشديد على المقاربة التخويقية وكان الحرب باتت وشيكة

جداً.

بالطبع، لا يراد من هذه المقدمة تقدير وضع أو استشراق نتائج ووقائع

مقبلة، سواء بالرفض أو بالتأيّي لأي سيناريو أو فرضية، ومن بينها

استخدام البعد الأمني في الداخل والصراع على السلطة. لكنه توصيف

لحالة إسرائيلية قائّمة من اللافت فيها الاستماتة في الأخر نحو إيجاد

حالة توتّر في لبنان، وفي أساسها إرادة تخويق الطرف الأخر وترهيبه،

في التعليق الإعلامي الإسرائيلي (للمفارقة، معط المعلقين يماشون

قيادتهم، دفعة واحدة، مع شبه استنساخ يكاك يكون حرفياً) تأكيد أن

قبول تل أبيب وقف إطلاق النار مع غزّة مرتبط بالحدث الأمني الكبير

جداً الذي قد تقدم عليه إسرائيل في الجبهة الشمالية، وتحديداً مع لبنان،

وكذلك أيضاً حياّل تمديد ولاية رئيس الأركان غادي أيزنكوت أسبوعين

إضافيين، وهو بطبيعة الحال السبب الذي منع سقوط الحكومة بعد

استقالة الوزير أفيفغور ليبرمان وانسحابه من الائتلاف.

من ضمن حملة التخويق استخدام إسرائيل ما قيل إنها هجمات في سوريا، الخميس الماضي، باعتبارها رسالة واضحة للجميع على حزم

إسرائيل وجديتها في مواصلة استهداف أعدائها مع القيد الروسي أو

من دونه، وتحديداً في لبنان، ومما ورد، يمكن الإشارة كعينة إلى تقرير

«يدعوت أحروروت» عن «الضربات غير المسبوقة في شدّتها واتساعها

في سوريا... أما الرسالة من خلالها، فهي إلى لبنان».

بين هلايين، إن كان يستدل على موقف إسرائيل وجديتها تجاه لبنان

مع «هجمات» الخميس الماضي في سوريا، فهذا يعني «موقف وجدي

اللاشيء»، لأنه سيكون مبنياً ومستدلاً عليه من واقع صفر نتائج، في

حد أدنى لم تسفر الهجمات عن أي نتيجة، هذا إن كانت هناك هجمات

من الأساس، كما تؤكد مصادر إسرائيلية أمس.

في ذلك، تبرز الأسئلة الآتية: إن كانت إسرائيل معنية بالمجازفة وشن

اعتداء، مهم ومفصلي، في لبنان، فما الذي يدفعها إلى الدلالة والإشارة

إليه مسبقاً؟ وما الذي يدفعها إلى إعلام الطرف الآخر بنتائجها العدائية

والتنازل عن عامل المفاجأة إن كانت فعلاً في مرحلة التنفيذ الوشيك

لهذا «الحدث المهم»؟ وأين نهدبت قاعدة أن إسرائيل تفعل ثم تتحدّث،

لا تثرثر إن أرادت أن تفعل؟ ومماذا عن المجازفة بمواجهة تدرك جيداً

تبعاتها وتناجها عليها، مهما كانت قدرتها على الإيذاء المقابل؟ في

الخلفية تكمن ربما الأسباب.

واضح أن إسرائيل في معضلة إزاء ما يمكن فعله للحؤول دون تعاطم

أكثر لقرارات أعدائها، بعد ظهور التعقيدات في الساحة السورية التي

تقيد مناورتها العسكرية فيها: كل الخيارات النظرية صعبة ومحفوفة

بالمخاطر، وفي الوقت نفسه الإذعان والوقوف بلا حراك أيضاً محفوف

بالمخاطر.

في ذلك، تأتي توصيفات إسرائيل للتهديدات وتشكّلها وتناميها تبعاً،

مع إبداع تقدير استخباري إزاءها، لكن الإبداع يتقلص حياّل الخيارات

العملية في مواجهة هذه التهديدات، وتحديداً عندما يتعلق الأمر بالساحة

اللبنانية، على خلفية ردّ فعل حزب الله بعد توجيهه الضربات، إن أقدمت

فعلاً على ذلك.

في المحصلة، تبدي إسرائيل اهتماماً كلامياً بتهديدا، والتشديد على

ضرورة إيصال هذا التهديد إلى الوعي في لبنان مع إرادة التوتير وإثارة

القلق فيه. لكن مع تباين بين المعطى والنتيجة المعلن عنها، من يخترّ الهجوم لا يوظف المهاجم ويعزّز تموضعه الدفاعي مسبقاً.

الواضح أن إرادة التوتير هي المقصد الإسرائيلي جراء التهويل، وهو استكمال لتهويل سابق، ولحاوالت الدفغ لبليلة داخلية في لبنان على خلفية سلاح حزب الله، وهو تماماً ما كان عليه القصد أخيراً في ادعاعات نتنياهو من على منبر الأمم المتحدة، حول مستودعات ومصانع أسلحة بالقرب من مطار بيروت الدولي، والتي قيل في أعقابها إن الحرب باتت وشيكة.

لكن في الغرضيات المتطرفة يبرز السؤال الذي تريده إسرائيل أن يثار في لبنان، هل تهيّئ تل أبيب الظروف والمسرح الميداني والسياسي لاعتداء وشيك؟ من ناحية عملية، هذا تحديداً ما تريد تل أبيب أن يجري تداوله في لبنان، اعتقاداً منها أنه عنصر ضاغط على المقاومة، خصوصاً إذا

جاء السجال اللبناني اللبناني حوله، ربما يصلح مدخلاً دافعاً أيضاً للضغوط الخارجية ضد المقاومة وموقفها.

رغم هذا التقدير الذي يأتي من بعيد، إلا أن موقف حزب الله جاء حاسماً،

لإدراكه أن الخيار الوحيد والضروري في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي، هو

الرد. الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله قال كلمته ولم يمش.

الرد على الاعتداء، حميماً، كما ورد على لسانه، وهذا القرار ينسحب أيضاً على الرد على الرد... وما يليه!

يقدمون أوراق اعتمادهم. حتى الآن

لا يستطيعون أن يشكلوا حكومة»،

وختم رعد بالقول إن «مثل هذه

الفحش ولا الشتمية ولا التعرض

بالشخصي، لا للأحياء ولا للماضين،

لكن ما نقلبه لفلان لا نقلبه لأحد

ممن يتناولون على الآخرين، لا يبقى

مقدساً عند الآخرين الا ويهتكه

ويتعرض له ولا يحترم كبار الآخرين

وتبلغ دعوى للحضور إلى المحكمة،

ففيه تجاوز للقانون وأمر كان

يخفي نية اعتقال لاذلال الشخص

المطلوب وسوقه خلال أيام العطل

ليبقى محتجزاً حتى يبيت ليوم

الإنشئين والخلاشاء هذا الأمر في

مئات الآلاف من الجنوبيين، فابن

كانت أجهزة الدولة لكي تعتقله لأنه

الأساليب، وخصوصاً أنهم ما زالوا

أحمر، وما تفعلونه خطأ، وسؤيدي إلى حزام دم إن استمر». غير أن حفلة الجنون استمرت. اكملت القوة الأمنية طريقها ليسقط قتيل من مرافقي وهّاب، ووطت الدولة فرع المعلومات في فضيحة أمنية قضائية، سقط

الجهاز الأمني ضحية دس الدسائس من جنبلاط. الأخير حرّض الحريري ليورطه في حادثة أمنية كادت تؤذي إلى حرب أهلية. استجاب الحريري طالباً من سمير حمود وعثمان إرسال

قوة أمنية ضخمة لتوقيف وهّاب

مهما كلف الأمر. الوصي على القضاء

خالف القانون، لم يُحوّل سمير حمود

الملف إلى محكمة المطبوعات، وارتأى

استحابة فرع المعلومات بمذكرة

إحضار لتوقيف وهّاب، سمعاً

فاكد رعد أن «تطبيق القانون

استنسابياً أو تجاوز القانون مع

بعض الناس والتطنيش عن تطبيق

رّضوان مرتضى

أن يُقرّر رئيس الحكومة سعد

الحريري تفكّص دور ولي العهد

السعودي محمد بن سلمان،

بتحريض من رئيس حزب التوحيد

الاشتراكي وليد جنبلاط، ثم يُقرّر،

من خارج القانون، الإيعاز إلى المدير

العام لقوى الأمن الداخلي اللواء

عماد عثمان والنائب العام التمييزي

سمير حمود بتوقيف رئيس حزب

التوحيد ونّام وهّاب، ضارياً عرض

الحائظ بكل الأعراف القانونية، ثم

يرسل قوّة أمنية قوامها 150 عنصرأ

من القوة الضاربة في فرع المعلومات

مندجّجين بالسلاح لتوقيف وزير

سابق يتّهمه بشفته، طالباً إحصارَه

مكتئلاً، قاطعاً الطريق أمام زهابه

للمثول أمام القضاء، دونما اعتبار

للسلم الاهلي والمجزّة دموية كادت